ياسر عبد العزيز *

الخلاص على الهواء

جميل جداً أن تضاف إلى مزايا الإعلام ووظائفه وظيفة جديدة؛ هي: الحل الفوري لمشكلات الناس بعد تحقيقها والفصل فيها على الهواء مباشرة، لكن الإشكال الذي ينشأ أن الإعلام يتحول إلى سلطة أكبر من كل السلطات، قادرة على العبور خلالها، وتغيير إيقاع أدائها وفق توقيتات برامج الهواء.

ينزل متهادياً في جلبابه الأبيض من سلالم البناية العالية، تعبث أصابعه بحبات المسبحة الفضية الطويلة، ويسير خطوات تحت الوهج الناعم لشمس ظهيرة يوم الجمعة، فإذا بعشرات من الرجال والنساء الملتاعين يهبون واقفين، تاركين مواقعهم على الأرصفة وفوق السيارات الرابضة ولصق الأشجار، ويندفعون نحوه بكل ما بقي لديهم من قوى هدها الزمن والعبث والإهمال، طالبين المساعدة والغوث والإنقاذ... طالبين المدد والعون.

الرجل ليس ولياً من أولياء الله الصالحين ذوي الكرامات والصلة، أو على الأقل لا يدعي ذلك، كما أنه ليس من المحسنين الذين يوزعون الصدقات على المشاء، فتضرع إليهم الأكف طالبة الإحسان، وليس وزيراً أو مسؤولا كبيراً يملك سلطة الحل واتخاذ القرار، فيرفع الظلم، أو يعيد الحق، أو ينظم شؤون الناس ويرعى مصالحهم.

من الرجل إذن؟ ولماذا يتكرر هذا المشهد في قلب تلك العاصمة العريقة قبل صلاة كل جمعة من دون تغيير تقريباً، اللهم إلا زيادة أعداد المنتظرين المندفعين الملهوفين إلى عطف صاحبنا وحنانه؟

الرجل ليس إلا مذيعاً. نعم هو فقط مذيع؛ لكن تطورات ما في أحوال الناس والسياسة والتكنولوجيا جعلت منه نجماً مضيئاً، وعلماً زاهراً، وباباً مفتوحاً على السلطة والنفوذ، وقدرة لا تنفد على منح الخلاص وإصلاح الأحوال، من خلال المساحة التي يحتلها في هذا الجهاز الخطير... التلفزيون.

على أبواب مقار الإذاعة والتلفزيون في غير عاصمة عربية سيمكنك دائماً أن تجد أناساً، أغلبهم من البسطاء، يقفون حاملين أوراقاً، مطالبين بلقاء مذيع أو مذيعة بعينها؛ وإذ يُصدوا غالباً؛ فهم يكتفون بالانتظار، ربما يصطادون بغيتهم عند خروج الرجل من المبنى أو ولوج الست إليه.

وذات مرة أخبرتني مذيعة شهيرة أن «قلبها يُكوى بالنار»؛ إذ تتسلم جوالا مليئاً بآلام الناس وهمومهم يومياً تقريباً، فيما طاقتها الإنسانية وطاقة التشغيل ببرنامجها لا تستوعب واحداً في المئة مما يحويه.

ومذيعة أخرى كرّست حلقة من برنامجها الأسبوعي لمناقشة مشكلة سجينة عجزت عن دفع دين، فسجنت هي ورضيعتها، وفقدت زوجها وبنتاً أكبر، فما كان من الجمهور إلا أن تبرع بأضعاف الدين، فتم تسديده، وخرجت المرأة إلى حياة جديدة، وتلقت أموالا أعانتها على العيش بكرامة، بعدما كانت تنتظر قضاء سنوات أخرى في محبسها؛ الأمر الذي أدى إلى استلام تلك المذيعة ما لا يقل عن ألف «ملحمة» تحكي مشكلات مشابهة، وتنتظر «الخلاص التليفزيوني».

وهذا الذي أذاع على الهواء مشكلة طفلة تعاني مرضاً خطيراً، وتحتاج جراحة في الخارج صعبة ومكلفة؛ فإذا بمزاد الخير ينفتح، وتنهال التبرعات من المحسنين، بعدما أعلن صاحبنا أنه لن ينهي برنامجه حتى يجمع المبلغ المرصود. وقد حصل، وجاء المبلغ، بل فاض الخير فزاد.

ليس الأمر هبات وإحساناً وكفى، فثمة كرامة أيضاً يمكن أن تستعاد على الهواء. فهذا الذي تعرض للتعذيب وهتك العرض، كما قال، وصل إلى المذيع الشهير، فكان ضيفاً في حلقة من البرنامج المميز ذي نسب المشاهدة العليا في البلد، فتفجرت قضيته، وبلغت من الشهرة ما طالت به عنان السماء. ولما كان الموضوع مؤثراً، وأطرق الشاكي باكياً وحكى كيف قهره الرجال في قسم الشرطة واستباحوا كرامته، ولما انهالت الاتصالات لاعنة الظلم وحاميه، ومناصرة الحق والمظلوم، فقد فتح تحقيق في الواقعة، أشرف عليه الرأس الكبير في النظام القضائي بنفسه، وعوقب الجناة، واسترد الشاكي كرامته، ورُد إليه اعتباره.

ما الذي حدث؟ ولماذا بات التليفزيون وهؤلاء الإعلاميون النجوم تحديداً يؤدون هذه الأدوار، التي جعلت من الإعلام أكثر من سلطة رابعة؛ بل سلطة عابرة للسلطات، مفتئتة عليها أحياناً، وذات سطوة واستبداد وأدوات قمع في أحيان أخرى.

الحاصل أن الدولة المستبدة آخذة في التراجع عن امتلاك أسباب القوة الصلبة؛ فلا هي قادرة على ممارسة القمع سراً بعد الانكشاف التكنولوجي العام، ولا هي محتملة تبعات فضح أساليبها أمام الرأي العام في الداخل والخارج. وهي إلى ذلك طامحة، كعهدها دائماً، إلى صورة الكيان المشرق البطل الخالي من الأخطاء إن أمكن، والكاشف لها والمعاقب والضارب المخالفين بيد من حديد في حال عرفها الناس وتحدثوا عنها.

كما أن الانسداد السياسي، وفقدان الناس الثقة في أي هيكل من الهياكل القائمة فعلا، وعجزهم عن الوصول إلى فاعليات النظام الحكومي والمدني المزروعة برسوخ في الأرض، جعلهم يلجؤون إلى نظام آخر على الهواء بدا أكثر فاعلية ونفاذاً وسرعة في ردة الفعل وحل المشكلات.

جميل جداً أن تضاف إلى مزايا الإعلام ووظائفه وظيفة جديدة؛ هي: الحل الفوري لمشكلات الناس السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية والعاطفية إن أمكن، بعد تحقيقها والفصل فيها على الهواء مباشرة.

لكن الإشكال الذي ينشأ أن الإعلام يتحول إلى سلطة أكبر من كل السلطات، قادرة على العبور خلالها، وتغيير إيقاع أدائها وفق توقيتات برامج الهواء. كما أن المذيع النجم وزميلته المذيعة المتألقة تحولا أحياناً إلى رجل دولة، أو مسؤول حكومي، أو قاض، أو بنك ضخم لإسعاد المعوزين والفقراء... والأخطر أنهما باتا «باباً للخلاص»... فوراً وعلى الهواء.

* كاتب مصري

د. محمد السيد سعيد *

استراتيجية بديلة للنصر في الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي (4)

في تقديرنا أن بناء سلطة وطنية فلسطينية على أي جزء من أرض فلسطين التاريخية هو خطوة أو مرحلة ضرورية، للتحرك نحو بناء دولة ديموقراطية علمانية على كل أرض فلسطين التاريخية.

إن بناء سلطة وطنية وديموقراطية يحل التناقض أو الفجوة التاريخية في الجاذبية الأخلاقية والمعنوية بين النضال العسكري والنضال السياسي... النضال العسكري يوحي بالنبل والشجاعة وروح المقاومة والفداء والرغبة في التضحية، وهو أيضاً يوحي برفض المشروع الصهيوني رفضاً تاماً، ومن ثم سقوط «أوهام» الحلول الوسط والمساومات، وهي كلها أوصاف سلبية في الثقافة العربية، وثمة انطباع سائد بالمقابل بأن النضال السياسي والتفاوضي يتسم بالنذالة والخنوع والقبول بالمهانة والذل، وأن أنصار النضال السياسي هم أكثر عناصر المجتمعات العربية فساداً واستبداداً، ولا شك أن تجربة السادات في مصر والأسرة الهاشمية في الأردن بل البيروقراطية العسكرية الفلسطينية خلال الفترة من 1960 إلى 2007 قد أعطت مصداقية ظاهرية لهذه المقولة.

هذا الفهم الثنائي المبسط والأخلاقي للاختيارات الكبرى أمام الشعب الفلسطيني يمثل إحدى الإعاقات الكبرى أمام إنجاز مهمة صياغة استراتيجية عامة تأخذ في حسابها جميع الاعتبارات الكبرى والمهمة للنضال الوطني الفلسطيني.

ما نطرحه هنا هو شيء مختلف تماماً، فأطروحتنا تنطلق من رفض المقابلة الثنائية بين النضالين السياسي والعسكري، فليس في النضال السياسي بحد ذاته عيب وليس في النضال العسكري مزايا غريزية أو تلقائية، ولا يمكن أبداً قبول الاندفاع لتبني أي أسلوب محدد في النضال لمجرد تفضيله نفسياً أو لامتلاكه جاذبية نفسية أو أخلاقية، حتى لو أدى إلى كوارث متصلة وساهم في مزيد من إهدار الحقوق الوطنية الفلسطينية.

ولكن إنهاء هذه الثنائية في الممارسة يعني أن ثمة إمكانية لخوض نضال سياسي لا يقل بطولية ورغبة في التضحية وروح الفداء والشجاعة عن النضال العسكري، فالمحك الحقيقي ليس وجود جاذبية أو مزايا مفترضة وكامنة في ذات طبيعة النضال العسكري أو النضال السياسي بل في نجاح تجربة بناء أصيلة في الحالتين.

النضال العسكري يفترض قبل كل شيء بناء دولاب عسكري مقتدر على أسس موضوعية وقادرة على تحقيق الصمود والنصر، والنضال السياسي يفترض في الواقع نفس الشيء: أي خوض تجربة أصيلة لبناء منظومة من المؤسسات القادرة على صنع القرار وضمان شرعيته وتطبيق السياسات المتفق عليها والقادرة على تحقيق الأهداف الكبرى للحركة الوطنية وللمجتمع الفلسطيني، هذا هو المهم في المسألة برمتها.

إننا نعتبر عملية بناء السلطة الوطنية الديموقراطية إنجازاً تاريخياً ورسالة نضالية من أعلى المستويات، ونزعم أنه لا يكاد يداني هذه الرسالة في الأهمية الكفاحية أي مهمة أخرى على الإطلاق، فبناء هذه السلطة يوفر لأول مرة قيادة مؤسسية للشعب والنضال الوطني، وهو يدفع عملية بناء الأمة، وهو قبل هذا وذاك واحد من أهم ضمانات استمرارية المقاومة والنضال من أجل النصر، فوجود سلطة وطنية بوجه عام يشكل شرطاً جوهرياً لنجاح عملية كبيرة لإعادة هيكلة المجتمع الفلسطيني وتحديثه، ويهدف النضال السياسي قبل أي شيء آخر إلى تمكين الشعب من بناء هذه السلطة على جزء من أرض فلسطين التاريخية.

وفي تقديرنا أن بناء سلطة وطنية فلسطينية على أي جزء من أرض فلسطين التاريخية هو خطوة أو مرحلة ضرورية للتحرك نحو بناء دولة ديموقراطية علمانية على كل أرض فلسطين التاريخية.

وبتعبير آخر فالاستراتيجية التي يدعو إليها هذا الكاتب تنظر إلى شعار الدولة الوطنية الديموقراطية في الأرض المحتلة عام 1967 ليس كبديل إنما كخطوة نحو بناء دولة واحدة لكل مواطنيها بغض النظر عن الدين وغيره من الاعتبارات الموروثة.

كيف يمكن التحرك من بناء دولة وطنية في الأرض المحتلة عام 1967 إلى بناء دولة ديموقراطية علمانية لكل مواطنيها على كل أرض فلسطين التاريخية؟ هذا التحرك هو جوهر النصر الذي نتحدث عنه لأنه يضمن انحسار العقيدة الصهيونية وتراجعها.

* كاتب مصري

صالح القلاب *

ملاحظتان!!

هناك ملاحظتان كان يجب على عمرو موسى أخذهما بعين الاعتبار قبل أن يبدأ مهمته اللبنانية: الأولى أن الرئيس بشار الأسد أصرَّ منذ البداية على أن ما صدر عن الجامعة العربية هو مجرد «بيان» وليس قراراً ولا خطة ولا مبادرة، والثانية أن سورية أبدت كل هذه المرونة لأنها تريد إنجاح القمة العربية التي من المفترض أن تنعقد في دمشق آخر شهر مارس المقبل.

ملاحظتان كان يجب أخذهما بعين الاعتبار قبل أن يبدأ الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى مهمته اللبنانية وهاتان الملاحظتان هما:

الأولى، أن الرئيس بشار الأسد أصرّ منذ البداية على أن ما صدر عن الجامعة العربية وحمله عمرو موسى معه إلى بيروت وتفاوض مع كل الأطراف المتصارعة والمختلفة على أساسه هو مجرد «بيان» لهذه الجامعة، وليس قراراً ولا خطة ولا مبادرة، ولعل ما يجب التوقف عنده في هذا الخصوص هو أن وجهة النظر السورية هذه قد أبلغها وزير الخارجية السوري وليد المعلم إلى زملائه وزراء الخارجية لكنهم لم يأخذوا بها واستمر الأمين العام يتحدث مرة عن خطة ومرة عن قرار ومرة أخرى عن مبادرة!!

الثانية، أن وليد المعلم بمجرد عودته من القاهرة إلى دمشق أطلق تصريحات، قوبلت حتى من وسائل الإعلام بالتجاهل، قال فيها بكل وضوح وصراحة إنه لا يمكن أن تتخلى سورية عن مصالحها مقابل انعقاد القمة العربية التي من المفترض أن تنعقد في العاصمة السورية في الثلاثين من مارس المقبل، والتي تحرص القيادة السورية حرصاً شديداً على حضورها من قبل كل القادة والزعماء العرب.

هناك فرق كبير بين أن يكون ما صدر عن الجامعة العربية «بيان» أو قرار أو مبادرة أو خطة، فإصرار سورية على أن هذا الذي صدر عن وزراء الخارجية العرب في اجتماعهم الأخير، الذي جاء «تلبية» لدعوة ثنائية من قبل مصر والمملكة العربية السعودية، هو «بيان» وليس قراراً ولا مبادرة ولا خطة، يعني أنها تحاول لتحاشي إلزام نفسها وإلزام حلفائها في لبنان بموقف لا يستجيب لكل ما تريده ولكل ما يسعى إليه هؤلاء الحلفاء الذين مشكلتهم مع الطرف الآخر، تحالف «الرابع عشر من آذار» لا تقف عند مجرد اختيار رئيس الجمهورية سواء كان قائد الجيش ميشال سليمان أو غيره.

لقد أعلن وليد المعلم وهذا كان أبلغ به وزراء الخارجية العرب، خصوصاً الذين التقوا في منزل الأمين العام عمرو موسى، أنه تلقى تعليمات من الرئيس بشار الأسد بأن اعتبار ما صدر عن مجلس الجامعة العربية هو بمنزلة قرار وليس بياناً يشكل سابقة ويعتبر تدخلا في الشؤون الداخلية لدولة عربية، وأنه من أجل هذا يجب أن يكون هذا الذي صدر هو مجرد وجهة نظر أجمع عليها العرب، ولذلك فإنها غير ملزمة للأطراف اللبنانية المختلفة وبإمكان أي طرف من هذه الأطراف تفسيرها التفسير الذي يتلاءم مع مواقفه ووجهات نظره.

هذا بالنسبة للملاحظة الأولى أما بالنسبة للملاحظة الثانية فإن المعروف أن هناك تحليلات جرى تداولها على نطاق واسع تحدثت عن أن سورية قد انتقلت من السلبية إلى الإيجابية، وأنها أبدت كل هذه المرونة لأنها تريد إنجاح القمة العربية التي من المفترض أن تنعقد في دمشق آخر شهر مارس المقبل، والتي يعول عليها المسؤولون السوريون، وعلى رأسهم وفي مقدمتهم الرئيس بشار الأسد لإظهار سورية على أنها ليست معزولة، وأنها استعادت موقعها العربي السابق، حيث كان دورها في هذا المجال من الأدوار الرئيسة في عهد الرئيس الراحل حافظ الأسد.

وكانت بعض المعلومات، التي جرى تداولها على نطاق ضيق، قد تحدثت عن أن المملكة العربية السعودية قد قررت عدم حضور خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز هذه القمة ما لم يحضرها رئيس لبناني منتخب بصورة توافقية وصلاحيات كاملة، وهنا فإن الواضح أن هذه المعلومات قد أغضبت دمشق وأن هذا هو الذي جعل وليد المعلم يقول إن قمة نهاية مارس المقبل هي قمة عربية وليست قمة سورية، ولذلك فإنه لا يمكن أن تساوم سورية على مصالحها من أجل انعقاد هذه القمة وحضورها من قبل كل القادة والزعماء العرب.

إن هذا الكلام واضح وضوح الشمس، فسورية معنية كثيراً في انعقاد هذه القمة في دمشق وفي موعدها المحدد وبحضور كل قادة وزعماء الدول العربية، ولذلك فإنها من أجل هذه الغاية ربما لم تعد متمسكة بموقفها السابق، الذي هو موقف حلفائها اللبنانيين، إزاء موضوع الاستحقاق الرئاسي ومسألة من هو رئيس لبنان المقبل وكيفية اختياره، لكن ومع ذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار أن لها مصالح كثيرة في لبنان من بينها المحكمة ذات الطابع الدولي وإعادة صياغة التركيبة الطائفية اللبنانية، ولهذا فإنها تقول إنها غير مستعدة لمقايضة ضمان انعقاد قمة القادة العرب بمصالحها في لبنان... وهذا هو الذي يجعل مهمة عمرو موسى غير مضمونة النجاح، ويجعل نهاية «بيان» الجامعة العربية نهاية للبيانات التي أصدرتها هذه الجامعة على مدى عمرها الطويل.

* كاتب وسياسي أردني

جوزيف س. ناي *

PROJECT SYNDICATE

عامل الخوف في العلاقات بين واشنطن وبكين

إذا ما تعاملت الولايات المتحدة مع الصين باعتبارها عدواً اليوم، فإن هذا من شأنه أن يضمن وقوع العداوة في المستقبل. ورغم أننا لا نستطيع أن نتأكد من الكيفية التي ستتطور إليها الصين، فليس من المنطقي أن نستبعد احتمالات المستقبل الأفضل.

تشير استطلاعات الرأي في الولايات المتحدة إلى أن ثلث الأميركيين يعتقدون أن الصين سوف «تهيمن على العالم قريباً»، بينما ينظر نصفهم تقريباً إلى انبعاث الصين الجديد باعتباره «تهديداً للسلام العالمي». ويخشى العديد من الصينيين بدورهم ألا تتقبل الولايات المتحدة «نهضتهم السلمية». يتعين على الأميركيين والصينيين أن يتجنبوا مثل هذه المخاوف المبالغ فيها. ذلك أن صيانة العلاقات الطيبة بين الولايات المتحدة والصين سوف تشكل عاملا رئيسياً حاسماً في إحلال الاستقرار العالمي في هذا القرن.

ربما كان الخطر الأعظم الذي يتهدد العلاقات الثنائية بين البلدين هو ذلك الاعتقاد في حتمية الصراع. ففي كل عصور التاريخ، كلما تسببت قوة صاعدة في بث الخوف بين جيرانها والقوى العظمى الأخرى، كان ذلك الخوف يتحول إلى سبب للصراع. وفي ظل هذه الظروف فقد تتسبب الأحداث التافهة ظاهرياً في توليد نوع من التفاعل المتسلسل على نحو غير متوقع ومشؤوم.

واليوم تكمن احتمالات وقوع أحداث مقوضة للاستقرار في العلاقات المعقدة عبر مضيق تايوان. فالصين، التي تعتبر تايوان جزءاً مكملا من أراضيها وترى أنها تحتمي بالبحرية الأميركية منذ أيام الحرب الأهلية الصينية، أخذت على نفسها عهداً بمواجهة أي إعلان للاستقلال من جانب تايوان بالقوة.

والولايات المتحدة لا تتحدى سيادة الصين، إلا أنها تريد تسوية سلمية تحافظ لتايوان على مؤسساتها الديموقراطية. وفي تايوان ذاتها، هناك شعور متنام بالهوية الوطنية، إلا أن الخطورة تكمن في الانقسام الحاد بين البرغماتيين العمليين في «تحالف بان بلو» الذين أدركوا أن الضرورة الجغرافية تلزمهم بالسعي إلى التسوية السلمية مع الصين، وبين أعضاء «تحالف بان غرين» الحاكم الذين يطمحون بدرجات متفاوتة إلى الاستقلال.

سوف تقع المواجهة بين الجانبين في تايوان في الانتخابات الرئاسية المقرر انعقادها في الثاني والعشرين من مارس. وتشير الاستطلاعات الحالية إلى أن عمدة تايبيه السابق ما ينغ جيو، الذي ينتمي إلى الحزب القومي الصيني (الكومنتانغ)، يتقدم على فرانك هسي الذي ينتمي إلى الحزب التقدمي الديموقراطي الحاكم. إلا أن بعض المراقبين يخشون أن يسعى رئيس الحزب التقدمي الديموقراطي تشين شو بيان إلى اختلاق الحجج والذرائع لمنع هزيمة المعسكر المناصر للسيادة التايوانية. وهو في الوقت الحالي يؤيد إجراء استفتاء عام لتحديد ما إذا كان ينبغي لتايوان أن تنضم إلى عضوية الأمم المتحدة، وهو ما تعتبره الصين استفزازاً. ويرد تشين بأن الصين «هي التي تتصرف على نحو مستفز اليوم».

من الواضح أن هذه التطورات تسبب انزعاجاً للولايات المتحدة. فمؤخراً قالت كوندوليزا رايس وزيرة خارجية الولايات المتحدة أمام مؤتمر صحافي: «إننا نعتقد أن إجراء تايوان لاستفتاء بشأن طلب عضوية الأمم المتحدة تحت اسم تايوان يشكل سياسة استفزازية. فهو من شأنه أن يؤدي بلا ضرورة إلى رفع حدة التوتر في مضيق تايوان ولن يعود بفائدة حقيقة على شعب تايوان في المسرح الدولي». كما أكدت على سياسة الإدارة الثابتة في معارضة أي «تهديد أحادي الجانب من قِبَل أي من الطرفين للوضع الراهن».

في اليوم نفسه، وجه وزير الدفاع روبرت غيتس انتقاداته إلى الصين بسبب تقييدها غير المتوقع لزيارات السفن الأميركية للموانئ الصينية بدعوى منع مبيعات الأسلحة الأميركية إلى تايوان. ولقد أكد غيتس أنه أبلغ المسؤولين في الصين أن مبيعات الأسلحة الأميركية كانت متفقة مع الإجراءات المتبعة في الماضي وأن الولايات المتحدة سوف تستمر في منح تايوان الموارد الضرورية للدفاع عن نفسها ما دامت الصين مستمرة في حشد قواتها على جانبها من مضيق تايوان. ولكن غيتس أضاف أنه على الرغم من استمرار ميزانية الدفاع الصينية في الارتفاع، فإنه لا ينظر إلى الصين باعتبارها عدواً، ويعتقد أن الفرص متاحة لاستمرار التعاون بين البلدين في عدد من المجالات.

من حيث المبدأ، لا ينبغي لقضية تايوان أن تؤدي إلى الصراع. فمع التغيير المستمر في الصين ونمو الصلات الاقتصادية والاجتماعية عبر المضيق، لابد أن تتوافر إمكانية إيجاد صيغة تسمح لتايوان بالحفاظ على اقتصاد السوق ونظامها الديموقراطي من دون الحاجة إلى الحصول على مقعد في الأمم المتحدة.

حتى وقتنا هذا، ظلت الولايات المتحدة تحاول إحداث هذا التطور من خلال التأكيد على خطين واضحين: لا إعلان للاستقلال من جانب تايوان ولا استخدام للقوة من جانب الصين. ولكن نظراً إلى الخطر المتمثل في الأحداث التي قد تنشأ عن المنافسة السياسية في تايوان أو تفاقم حالة نفاد الصبر بين صفوف جيش التحرير الشعبي في الصين، فلسوف يكون من الحكمة أن تشجع الولايات المتحدة المزيد من الاتصالات النشطة والمفاوضات بين الجانبين.

إن للولايات المتحدة مصلحة وطنية واضحة في الحفاظ على العلاقات الطيبة بالصين، فضلا عن بعض المصالح المتعلقة بحقوق الإنسان في حمايةً الديموقراطية في تايوان. وليس للولايات المتحدة أي مصلحة وطنية في مساعدة تايوان في التحول إلى دولة مستقلة ذات سيادة وحصولها على مقعد في الأمم المتحدة، والجهود التي تبذلها بعض الجهات في تايوان لتحقيق هذه الغاية تشكل خطر الوقوع في حسابات خاطئة من شأنها أن تخلق العداوة بين الولايات المتحدة والصين. وبالفعل يتصور بعض الصينيين أن الولايات المتحدة تسعى إلى حصول تايوان على استقلالها كي تتحول إلى «حاملة طائرات غير قابلة للغرق» لاستخدامها ضد العدو الصيني المحتمل في المستقبل. وهو بلا شك تصور خاطئ، إلا أن مثل هذه الشكوك من شأنها أن تغذي مناخ العداوة.

إذا ما تعاملت الولايات المتحدة مع الصين باعتبارها عدواً اليوم، فإن هذا من شأنه أن يضمن وقوع العداوة في المستقبل. ورغم أننا لا نستطيع أن نتأكد من الكيفية التي ستتطور إليها الصين، فليس من المنطقي أن نستبعد احتمالات المستقبل الأفضل. إن السياسة الأميركية الحالية تجمع بين محاولات الدمج الاقتصادي وبين اتخاذ الإجراءات الواقية ضد الشكوك الخاصة بالمستقبل. والتحالف الأمني القائم بين الولايات المتحدة واليابان يعني أن الصين لن تتمكن من لعب «ورقة اليابان». ولكن رغم أن مثل هذه الأساليب الوقائية تشكل أمراً طبيعياً في السياسة الدولية، فإن التواضع يشكل أهمية عظمى بالنسبة لكلا الطرفين. وإذا ما انتشر مناخ عام من عدم الثقة، فقد ينظر أحد الطرفين إلى ما يعتبره الآخر وسيلة للوقاية وكأنه تهديد شخصي له.

ليست هناك أي ضرورة تدعو إلى اندلاع حرب بين الولايات المتحدة والصين أثناء هذا القرن. ويتعين على الجانبين أن يحرصا على ألا تؤدي أي واقعة مرتبطة بتايوان إلى ذلك الاتجاه. بل ينبغي على الأميركيين والصينيين أن يتجنبوا السماح للمخاوف المبالغ فيها بالتحول إلى نبوءة هلاك.

* أستاذ بجامعة هارفارد ومؤلف الكتاب الذي سيصدر قريباً تحت عنوان «القوى التي ستحكم». «بروجيكت سنديكيت» بالاتفاق مع «الجريدة»

كتاب تحت الضوء

المؤسسات السياسية والتطور المالي

المؤلفون: ستيفن هابر، ودوغلاس نورث، وباري وينغاست

منذ فترة طويلة وعلماء الاقتصاد يؤمنون بأن وجود نظام مالي متطور جيدا وفعال يمثل متطلبا أساسيا بالغ الأهمية للنمو الاقتصادي، فالبلدان التي تمتلك قطاعات مصرفية قوية وأسواق نشطة للأوراق المالية- أي الدول التي تكون فيها بطاقات الائتمان ، والقروض، والرهون العقارية، والقدرة على إصدار السندات والأوراق المالية ، متوافرة لقطاع عريض من المستهلكين والشركات- تكون أكثر ازدهارا من البلدان التي تقصر مثل هذه المميزات على نخبة مفضلة من المستهلكين.

أما الأمر الأقل وضوحا فهو سبب تمكن بعض البلدان من تطوير أنظمة مالية أفضل من غيرها. وعليه فالمقالات التي يحتوي عليها الكتاب الذي بين أيدينا توظف التبصرات والتقنيات التي توفرها كل من العلوم السياسية، وعلم الاقتصاد، والتاريخ، من أجل تزويدنا بإجابة حاضرة عن هذا السؤال. ففي حين أن التقليد الأكاديمي يشير إلى الأصول الاستعمارية للنظام القانوني لبلد ما على أنها المحدد الأكثر أهمية لصحة النظام المالي في هذا البلد، إلا أن هذا الكتاب يشير عوضا عن ذلك إلى المؤسسات السياسية لذلك البلد- أي هياكله الحكومية وقواعد اللعبة السياسية فيه- كمفتاح سلامة النظام المالي فيه. وبصفة خاصة، فإن انفتاح وتنافسية النظام السياسي لبلد ما ينزع لأن ينعكس في انفتاح وتنافسية نظامه المالي.

الناشر: مطبعة جامعة ستانفورد ، الولايات المتحدة الأميركية (2007)